



مذكرة مفاهيمية

"عندما نتصرف مبكرًا ونتحد، يمكننا أن ننجح في تجنب تصعيد الأزمات وإنقاذ الأرواح والحد من المعاناة - والوفاء بالولاية الأساسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ديباجة الميثاق"، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 12 يونيو 2019.

"لتمسك [بحقوق الإنسان للأقليات] ليس فقط الشيء الصحيح الذي يجب القيام به - إنه وسيلة قوية لنزع فتيل التوترات ومنع النزاع وتيسير الازدهار الاقتصادي على نطاق واسع... لن يجد أي مجتمع أبدًا انسجامًا وسلامًا مستدامين بدون عدالة؛ وسوف يتم إعاقة التنمية دائمًا عندما يتم إعاقة أعضاء المجتمع. الأقليات - وشباب الأقليات - لا يشكلون تهديدًا؛ إنهم تحت التهديد". المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين، منتدى الأمم المتحدة لقضايا الأقليات، 13 ديسمبر 2017.

ن الاهتمام بحقوق الأقليات في مرحلة مبكرة - قبل أن تؤدي المظالم إلى التوترات واندلاع العنف - سيمثل مساهمة قيمة في ثقافة الوقاية داخل الأمم المتحدة، وسينفذ عددًا لا حصر له من الأرواح، وسيعزز الاستقرار والتنمية". الخبير المستقل السابق المعني بقضايا الأقليات، غاي ماكذوغال، تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، 16 ديسمبر 2010.

هناك إجماع عالمي واسع على أن معالجة أوجه عدم المساواة وجعل المؤسسات أكثر شمولية أمران أساسيان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. نظرًا لأن معظم النزاعات لا تتضمن إدراجًا كافيًا للأقليات الذي يكون غالبًا مقترنًا بتجاهل هوياتهم ومظالمهم وكذلك إنكار حقوق الإنسان، فإن التحدي الرئيسي الآن هو فهم أفضل لما يعنيه هذا عمليًا.

السياق

تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على وجود صلة بين حقوق الإنسان ومنع النزاعات العنيفة من خلال تحديد أن إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" يجب تحقيقه من خلال "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية" ولهذه الغايات "ممارسة التسامح والعيش معا في سلام... وتوحيد قوتنا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". تذهب ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أبعد من ذلك وتقر بأن الكرامة المتأصلة والمساواة بين جميع البشر هي أسس أساسية للحرية والعدالة والسلام في العالم. كما تعترف بأن حماية سيادة القانون لحقوق الإنسان العالمية هي إحدى الأدوات الرئيسية لتجنب النزاعات أو حالات "التمرد على الاستبداد والقمع".² إنه

¹ يشير مصطلح "النزاع" على وجه التحديد إلى النزاع العنيف، ويمكن توسيعه ليشمل العنف الذي يستهدف الأقليات والمدنيين مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، إلخ.

² الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.. ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية أنت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفرع والفاقة،

أحد الشروط الأساسية للتعايش السلمي والمستقر. لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، كما قال القس الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور في 14 ديسمبر 1967.

ظهرت الفقرات الثلاث الأولى من الإعلان العالمي وترجع جذورها إلى النفور من أهوال الهولوكوست. كجزء من النظام العالمي الجديد لحقوق الإنسان العالمية، عكست أول معاهدة للأمم المتحدة هذا الالتزام بالسلام والاستقرار من خلال العدالة والكرامة في اتفاقية عام 1948 لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. تحظر هذه الأداة الرائدة لحقوق الإنسان الإبادة الجماعية، وهي أبشع الجرائم الدولية. شهد التاريخ أيضاً أن المجموعات الوطنية والعرقية والعنصرية والدينية المستهدفة عادة ما تمثل أقليات: اليهود، العجر، التوتسي، إلخ. ولتسليط الضوء على ما هو واضح، فإن غياب العدالة كما تمثله المعايير الدولية لحقوق الإنسان هو أكبر تهديد للسلام والاستقرار.

هذا ما تؤكد طبيعة النزاعات في العالم اليوم. معظمها نزاعات داخل الدول وليس بين الدول، وتظم أقليات عرقية أو لغوية أو دينية.³ كانت غالبية المواقف في عام 2018 التي تضمنت عدم الاستقرار والإبادة الجماعية السابقة والجرائم المحتملة ضد الإنسانية والتهديدات المماثلة ضد مجموعات يمكن وصفها بأنها أقليات وفقاً للبيانات المتعلقة بالشعوب المعرضة للتهديد.⁴ هذه إحدى الاستنتاجات الرئيسية في أول دراسة مشتركة أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي حول منع النزاع العنيف، مع الاعتراف بأن الدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار على مستوى العالم اليوم هي المظالم الجماعية حول الاستبعاد والظلم:

تتعلق العديد من النزاعات العنيفة اليوم بالمظالم الجماعية الناجمة عن عدم المساواة والإقصاء ومشاعر الظلم. عندما تلقي مجموعة مظلومة اللوم على الآخرين أو الدولة بسبب استبعادها الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي المتصور، قد تصبح مظالمها ميسرة وتهدد بالانقلاب إلى العنف.⁵

منذ عام 2010، تضاعف عدد النزاعات العنيفة الرئيسية ثلاث مرات على مستوى العالم، ومثل جزءاً كبيراً من الزيادة في تصاعد وتيرة النزاعات داخل الدول،⁶ والتي عادة ما تشمل الأقليات. "هناك الآن نزاعات أكثر عنفاً على مستوى العالم وأكثر من أي وقت مضى خلال الثلاثين عاماً الماضية، ويواجه العالم أيضاً أكبر أزمة تشريد قسري تم تسجيلها على الإطلاق".⁷

يتطلب السلام والاستقرار والعدالة - بعبارة أخرى منع النزاعات العنيفة - معالجة المظالم الأساسية للأقليات المرتبطة باستبعادهم، والممارسات التمييزية في مسائل المشاركة في الحياة العامة وغيرها من المجالات، والتكيف مع ثقافتهم وأديانهم أو معتقداتهم ولغاتهم، وكذلك الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي يكونون ضحاياها وذات الأهمية فيما يتعلق بحماية وجودهم وهويتهم. إن استبعاد الأقليات والتمييز ضدها بدلاً من ضمان اندماجها وحمايتها في المجتمع من خلال أعمال حقوق الإنسان الخاصة بها، هي الأسباب الجذرية الرئيسية لمعظم النزاعات المعاصرة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، يجب حماية حقوق الإنسان هذه بقوة القانون..."

³ انظر البيانات من برنامج 'Uppsala Conflict Data Program (UCDP)'، Sundberg، Eck and Krautz 2012، Allansson، (Melander and Themnér 2017).

⁴ مجموعة حقوق الأقليات الدولية، <http://peoplesunderthreat.org/>.

⁵ الأمم المتحدة؛ البنك الدولي. 2018. مسارات من أجل السلام: مناهج شاملة لمنع النزاع العنيف. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

⁶ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للشهادة والصراع والعنف 2020-2025، مجموعة البنك الدولي 2020،

<http://documents1.worldbank.org/curated/en/844591582815510521/pdf/World-Bank-Group-Strategy-for-Fragility-Conflict-and-Violence-2020-2025.pdf>

⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية، 13.

يتطلب منع النزاعات معالجة هذه الإخفاقات في مجال التنفيذ. إن ضمان حماية حقوق الإنسان للأقليات وضمن إفعالها قبل أن تتاح للمظالم فرصة للتفاقم يزيد من فرص تفادي النزاع. هذه هي السبل الكفيلة باحترام الكرامة والمساواة بين جميع الأشخاص لتحقيق العدالة والسلام والاستقرار على النحو المتوخى في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وظهور النظام الدولي لحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك، فإن مسارات السلام ومنع نشوب النزاعات تكمن في الفهم والإعمال المناسبين لحقوق الإنسان على مستوى الأقليات.

يمكن للجنس، مثل العرق أو اللغة أو الدين، أن يلعب أيضاً دوراً مهماً في خلق النزاعات وإدامتها أو منعها وحلها. لقد تم الاعتراف بشكل متزايد بأهمية إدراج المنظور الجنساني في أنشطة منع النزاع في السنوات الأخيرة. يدعو [قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2493 \(2019\)](#) إلى تنفيذ "أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وأولوياته من خلال ضمان وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، بما في ذلك من خلال تعميم منظور النوع الاجتماعي... وبالتالي، فإن أي اعتبار لمنع النزاع، حتى من منظور حقوق الأقليات، يجب أن يأخذ في الاعتبار نوع الجنس ودور المرأة فيما يتعلق بالنزاع، فضلاً عن تقاطعها المحدد مع الأقليات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان زيادة إدراج الميول الجنسية والهوية الجنسية في أجندة المرأة والسلام والأمن.

مما سبق، يتضح لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بقضايا الأقليات، الدكتور فرناند دي فارينيس، أن الاهتمام المبكر بحماية جميع حقوق الإنسان للأقليات وإفعالها بشكل فعال هو مفتاح الاستقرار من خلال العدالة، ومنع معظم النزاعات المحتملة في جميع أنحاء العالم. إن إنكار حقوق الأقليات وهوياتهم وتطلعاتهم لا يؤدي إلى الوحدة أو الاستقرار: بل يمكن أن يُنظر إليه على أنه إنكار لوجود الأقليات أو أهميتها، أو محاولات لاستيعابهم في الهوية القومية للأغلبية. من المرجح أن تؤدي إلى الشعور بالإقصاء والتمييز والسخط بين الأقليات وزيادة عدم الاستقرار والعنف وحتى المطالبة بالانفصال. ببساطة، ستكون النتيجة مجتمعاً أكثر انقساماً من "أمة" أكثر اتحاداً. يعد وقف العنف بمجرد اندلاع النزاع أكثر صعوبة وتكلفة من محاولة منع حدوث أزمة قبل أن تبدأ.

الأساس المنطقي للمنتديات الإقليمية

في تقريره الأول إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مارس 2018، قدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات (انظر تقرير (A/HRC/37/66)، الدكتور فرناند دي فارينيس، قضية النزاعات العرقية وحقوق الأقليات وتعزيز الشمولية و الاستقرار كأحد الأولويات المواضيعية لولايته، من خلال بناء وتوسيع العمل الذي قام به أسلافه في هذا المجال بالذات، فضلاً عن المساهمات القيمة من قبل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة التي تمت صياغتها خلال جلسات المنتدى المعني بقضايا الأقليات.⁸

مستوحى من التقرير الذي قدمه خبير الأمم المتحدة المستقل الأول المعني بقضايا الأقليات، غاي ماك دوغال، منذ أكثر من 10 سنوات بشأن حقوق الأقليات ومنع النزاعات، ودراسة رائدة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي حول مسارات السلام: مقاربات شاملة لمنع النزاع العنيف، يود المقرر الخاص نقل المناقشات بشأن منع النزاعات إلى المستوى الإقليمي وزيادة تسليط الضوء على منظور الأقليات والمنظور الإقليمي

⁸ يمكن العثور على معلومات حول الجلسات وتوصيات المنتدى حول قضايا الأقليات على صفحة الويب الخاصة بالمنتدى: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Minority/Pages/ForumIndex.aspx>

من خلال تنظيم أربعة منتديات إقليمية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا الشرق الأوسط والأمريكتان.

علاوة على ذلك، فإن المشاركة في حالات التوتر المتصاعد التي تقودها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية غير مستغلة بشكل كافٍ. لديها القدرة على أن تكون أكثر فعالية واستدامة من الأمم المتحدة بمفردها. المنظمات الإقليمية لديها قدر أكبر من القرب والتقارب الثقافي مع أطراف النزاع وحواجز أكبر لضمان الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي. علاوة على ذلك، يتطلب ميثاق الأمم المتحدة "الأطراف في أي نزاع... السعي إلى حل" من بين وسائل أخرى عن طريق "اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية". فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في تقريره "عالم أكثر أمناً": أوصت مسؤوليتنا المشتركة "على الأمم المتحدة أن تبنى استناداً على خبرة المنظمات الإقليمية في تطوير أطر عمل لحقوق الأقليات". لذلك، سيسعى المقرر الخاص من خلال المنتديات الإقليمية إلى إقامة شراكة وإشراك المنظمات الإقليمية ذات الصلة للاستفادة من خبراتها المكتسبة وتحفيز تطويرها المؤسسي لمنع النزاعات بشكل أفضل من خلال تقدير حقوق الإنسان للأقليات من خلال عضويتها.

الأهداف

الغرض الرئيسي من المنتديات الإقليمية الأربعة حول "منع النزاع وحماية حقوق الإنسان على مستوى الأقليات" هو توفير رؤى إقليمية ستثري العمل المواضيعي للمقرر الخاص لتقريره إلى الدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مارس 2022. علاوة على ذلك، ستفيد المناقشات في المنتديات الإقليمية في عمل وتوصيات الدورة 14 للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، الذي سيعقد في جنيف في ديسمبر 2021.

تشمل الأهداف المحددة ما يلي:

1. تطوير التفاهم المتبادل حول دور حماية حقوق الإنسان على مستوى الأقليات في منع النزاعات.
2. مناقشة التحديات القانونية والمؤسسية والسياساتية للاعتراف بحقوق الإنسان على مستوى الأقليات وإعمالها لمعالجة المظالم طويلة الأمد التي قد تؤدي إلى توترات ونزاعات محتملة.
3. تحديد الأسباب الجذرية لمعظم النزاعات، وإنكار حقوق الإنسان للأقليات وتطلعاتهم، نادراً ما يتم الاعتراف بها أو معالجتها.
4. تحديد الأسباب الجذرية لمعظم النزاعات، وإنكار حقوق الإنسان للأقليات وتطلعاتهم، نادراً ما يتم الاعتراف بها أو معالجتها.

مجالات النقاش

فالدول التي تبدو فيها الوعود بالمساواة وحقوق الإنسان العالمية للأقليات جوفاء بسبب الممارسات التمييزية أو الإقصائية، تشكل أرضية خصبة لمظالم طويلة الأمد تؤدي إلى الإحباط والاستياء والغضب والعنف في نهاية المطاف.

إن إلقاء نظرة جديدة على هذه القضايا، والحاجة إلى معالجة أفضل لمظالم الأقليات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم تمثل أمر ضروري لإعطاء دفعة جديدة لنظام حقوق الإنسان الذي يتم تجاهله في بعض الأحيان بشكل منهجي عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان لأقليات معينة.

في ضوء الأهداف الرئيسية للمننديات الإقليمية، سنتناول المناقشات المحاور الأربعة الشاملة التالية:

حلقة النقاش 1: الأسباب الجذرية الموضوعية للنزاعات المعاصرة التي تشمل الأقليات

لا يمكن أن يحدث منع حقيقي دائم للنزاع دون تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للتوترات التي تشمل الأقليات. غالبًا ما تتمحور هذه حول حقوق الإنسان الجوهرية للأقليات المتعلقة بالأرض والموارد والحقوق اللغوية والتكيف الديني والمشاركة الفعالة والاعتبارات الثقافية. من المرجح أن يؤدي النهج الذي يتعامل مع هذه الأسباب الجذرية، بدلاً من الأسباب المباشرة فقط، إلى أنظمة حكم تضمن سلامًا طويل المدى ومستدامًا. يتم حاليًا منع نشوب النزاعات في الغالب في سيناريوهات ما بعد النزاع لتجنب تكرار النزاعات العنيفة. ومع ذلك، فإن الوعي المبكر بالأسباب الجذرية يمكن أن يوفر أيضًا أكثر الوسائل فعالية لمنع اندلاع النزاعات التي تشمل الأقليات - وبالتالي معظم النزاعات المعاصرة.

حلقة النقاش 2: الإطار المعياري: حقوق الإنسان للأقليات ومنع النزاع.

عندما تتعرض الأقليات للعنف أو التمييز أو خطاب الكراهية، يمكن فهم سوء المعاملة على أنه فشل في حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم ويعتبر إنكارًا لهوياتهم العرقية أو القومية أو الدينية أو اللغوية. يوفر الإطار المعياري، الذي يشمل القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، أداة قوية للتحليل الموضوعي واقتراح الحلول. علاوة على ذلك، فإن مجموعة المعايير والاجتهادات القضائية المتعلقة بحماية الأقليات بموجب القانون الدولي متطورة للغاية ومتنوعة. على الرغم من ذلك، لم تتم الإشارة إليها أو استخدامها بشكل كافٍ في المواقف التي تشمل الأقليات والتي قد تتطور في النهاية إلى نزاع عنيف. ينبغي تمييز جميع الجوانب المتاحة والمناسبة للإطار المعياري المتعلق بحماية حقوق الإنسان للأقليات والقانون الدولي وأفضل السبل للاستفادة منها لمنع النزاعات وحلها.

حلقة النقاش 3: العقبان التي تحول دون أعمال حقوق الأقليات والمنع المبكر والفعال للنزاعات.

نظرًا للتكلفة البشرية المروعة والحادة للنزاعات العنيفة والجرائم الفظيعة مثل الإبادة الجماعية وما يصاحبها من أزمات إنسانية، يتم توجيه الاهتمام والموارد فقط بمجرد وصول التوترات إلى نقاط التحول هذه. تتم مناقشة الوقاية في الغالب في سياق ما بعد الصراع أو سياق تنموي. ومن ثم، يُبذل الكثير من الجهد لوقف الأعمال العدائية والوساطة بين أطراف النزاع. ومع ذلك، ينبغي أن يحدث المنع الفعال المبكر للنزاع بشكل مثالي قبل اندلاع النزاع العنيف وفي وقت مبكر بما يكفي لتجنب حتميته. وهذا يعني التركيز على استبعاد الأقليات والتمييز ضدها، المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان، وما هي العوائق التي تحول دون التنفيذ الكامل لالتزامات حقوق الإنسان التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية الرئيسية لمعظم النزاعات المعاصرة. إن الآليات المخصصة والمتخصصة ذات الولايات المناسبة هي أكثر الوسائل فعالية لتحقيق ذلك. يمكن أن توجد مثل هذه الآليات على مستويات مختلفة بما في ذلك المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية. إن تحديد الحالات التي يوجد فيها إنكار منهجي لحقوق الأقليات يوفر نظام إنذار مبكر عمليًا للنزاعات المحتملة ونهجًا استباقيًا لضمان دمج الأقليات ومشاركتها الكاملة والمتساوية في المجتمع. وبالمثل، فإن حل قضايا الأقليات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم يوفر أداة مقنعة لمنع النزاعات المكلفة والممتدة داخل الدول بشكل فعال.

حلقة النقاش 4: سبل المضي قدماً نحو معالجة الثغرات في آليات حقوق الإنسان لحماية الأقليات ومنع النزاعات.

إلى جانب تطوير آليات إقليمية ودون إقليمية وآليات أخرى لمنع النزاع، يجب تعزيز الإطار المعياري. تُظهر الأدلة والتاريخ أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأقليات وتطلعاتهم يؤديان إلى إحساس أكبر بالوحدة الوطنية والهوية - مما يؤدي في النهاية إلى تقليل التوترات والاستقرار على المدى الطويل. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية هو أكثر الأدوات القانونية الخاصة بالأقليات تفصيلاً على المستوى الدولي. هناك حاجة إلى مناقشة قوية بمشاركة الأقليات حول سبل المضي قدماً والوسائل الكفيلة بتعزيز حماية الأقليات ومنع النزاعات التي تنطوي عليها. هل هناك حاجة إلى أدوات إضافية على المستوى الدولي أو الإقليمي؟ هل تحتاج المعايير الحالية إلى التعزيز من خلال تحسين التنفيذ والرقابة والإنفاذ؟ إن المقترحات المبتكرة مدعوة لإحراز تقدم في القواعد والآليات التي يمكن أن تحسن بشكل كبير من الوقاية المبكرة والفعالة للنزاعات الطويلة والفتاكة.

بالإضافة إلى هذه الأفرقة المواضيعية الأربعة، سيتضمن كل منتدى إقليمي أيضاً فريق حكومي رفيع المستوى يتكون من العديد من العروض التقديمية الحكومية. ستسلط هذه المناقشات الضوء على التجارب الإيجابية والدروس المستفادة من قبل الدول التي شاركت في أنشطة منع النزاع، مما يعمق فهم دور حماية حقوق الإنسان للأقليات في منع النزاعات.

المشاركة

ستكون المنتديات الإقليمية مفتوحة لمشاركة الدول، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الأقليات، والصناعة، والأكاديميين والخبراء في قضايا الأقليات، والجهات الفاعلة في وسائل الإعلام والتكنولوجيا. وستُبدل الجهود لإدراج مكلفين آخرين بولايات الإجراءات الخاصة وأعضاء هيئات معاهدات الأمم المتحدة في البرنامج في المنتديات الإقليمية.

قد يختلف شكل المنتديات الإقليمية لتأخذ في الاعتبار جائحة COVID المستمر وسيتم الإعلان عنه في تاريخ لاحق.

المخرجات

بناءً على المناقشات ومساهمات المشاركين، سيتم إصدار مخرجاتان رئيسيتان:

- وثيقة مع توصيات عملية،
- المبادئ التوجيهية بشأن مسألة منع النزاع والأقليات التي سيتم إعدادها في إطار ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات.

ستكون المجموعات الأربع من التوصيات متاحة كوثائق مرجعية لمنتدى الأمم المتحدة في دورته 14 المعني بقضايا الأقليات الذي سيعقد في جنيف في ديسمبر 2021.

المزيد من المعلومات

تتوفر أيضًا مذكرة معلومات أساسية بعنوان آليات وأدوات الأمم المتحدة بشأن منع النزاعات والأقليات.